

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

P. O. Box 3243, Addis Ababa, ETHIOPIA Tel.: Tel: +251-115- 517 700 Fax: +251-115- 517844 / 5182523
Website: www.au.int

مؤتمر الاتحاد
الدورة العادية الثانية والثلاثون
11-10 فبراير 2019
أديس أبابا، اثيوبيا

الأصل: إنجليزي

Assembly/AU/13(XXXII)

مشروع

تقرير فخامة جوليوس مادا بيو، رئيس جمهورية سيراليون
ورئيس لجنة العشرة لرؤساء الدول والحكومات لإصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة
(لجنة العشرة)

مشروع تقرير فخامة جوليوس مادا بيو، رئيس جمهورية سيراليون
ورئيس لجنة العشرة لرؤساء الدول والحكومات لإصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة (لجنة العشرة)

أولاً: مقدمة

1. يقدم هذا التقرير عملاً بمقرر مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي Assembly/AU/Dec. (XXIX) Doc. المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا يومي 3 و4 يوليو 2017.
2. يشمل التقرير الفترة من 6 يوليو 2018 إلى 30 يناير 2019 ويستند إلى التقرير التاسع عشر المقدم من لجنة العشرة لرؤساء الدول والحكومات لإصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة (لجنة العشرة) إلى الدورة العادية التاسعة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي والإحاطة الإعلامية التي قدمها المنسق، فخامة الرئيس جوليوس مادا بيو خلال الدورة العادية الحادية والثلاثين للمؤتمر المنعقدة في يونيو 2018 في نواكشوط، موريتانيا.
3. يقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن عملية المفاوضات الحكومية المشتركة في الجلسة العامة غير الرسمية للجمعية العامة بشأن "مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن للأمم المتحدة وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بالمجلس"، وكذلك التقدم المحرز في تعزيز الموقف الأفريقي الموحد من قبل لجنة العشرة للاتحاد الأفريقي لإصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة. ينقسم التقرير إلى الأقسام التالية: أ) التطورات الأخيرة بشأن إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة في إطار عملية المفاوضات الحكومية المشتركة؛ ب) أنشطة لجنة العشرة للاتحاد الأفريقي؛ ج) ملاحظات/ تحليل عملية الإصلاح؛ د) الاستنتاجات والتوصيات.
4. تستمر أنشطة اللجنة للتوعية للبناء تدريجياً على دعم الموقف الأفريقي الموحد. ويتضح ذلك من خلال عدد الدول الأعضاء التي أضافت أصواتها لدعم الموقف الأفريقي الموحد. وعلى وجه الخصوص، الدعوة إلى التمثيل العادل لأفريقيا في مجلس الأمن للأمم المتحدة.
5. من الواضح أن الموقف الأفريقي الموحد حول إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة يتمتع بتأييد واسع بين أعضاء الأمم المتحدة، ولا يزال دون منازع في مطالبته بتصحيح الظلم التاريخي لعدم تمثيله في الفئة الدائمة والتمثيل الناقص في الفئة غير الدائمة لمجلس الأمن.
6. سُجل هذا الدعم الواسع في "العناصر المنقحة للتطابق والمسائل للبحث الإضافي" التي أعدها الرئيس المشارك للمفاوضات الحكومية المشتركة خلال الدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ولاحظ الرئيس المشارك المشاركون بشكل خاص أن "الدول الأعضاء أقرت بالتطلعات المشروعة للبلدان الأفريقية في الاضطلاع بدورها المناسب على الساحة العالمية".
7. لا يزال الموقف الأفريقي الموحد المتفق عليه في توافق إزولويني وإعلان سرت قابلين للاستمرار في إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن بشأن كافة المجموعات الخمس المبينة في مقرر الجمعية العامة 557/62، وهما: (أ) فئات العضوية؛ ب) مسألة حق النقض؛ ج) التمثيل الإقليمي؛ د) توسيع حجم مجلس الأمن وأساليب عمل المجلس؛ والعلاقة بين المجلس والجمعية العامة. وهذا يتفق مع الهدف العام المتمثل في جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلاً ومساءلة وشفافية وفعالية وكفاءة، وبالتالي تعزيز شرعية قراراته وتنفيذها.

8. ستواصل اللجنة تكثيف مشاركتها مع كافة جماعات المصالح، والتجمعات الإقليمية، وفرادى الدول الأعضاء بهدف البناء على المكاسب التي تحققت حتى الآن، في النهوض بمطالب الموقف الأفريقي الموحد بشأن إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة.
9. وفي ضوء تحقيق هذا الهدف، عقدت اللجنة اجتماعا وزاريا في فريتاون يومي 14 و15 ديسمبر 2018. وستكون نتائج اجتماع فريتاون دليلا مفيدا لعمل اللجنة في المستقبل.
10. إن البناء المستمر للزخم حول الموقف الأفريقي الموحد أمر مشجع. وينبغي النظر إلى هذا الزخم على أنه تقدم يجب أن يتم البناء عليه وترجمته إلى دعم ملموس، خاصة في مواجهة المواقف المتنوعة والتي تبدو متنافسة ولا تزال متباينة بشأن نماذج الإصلاح، وكذلك المسائل الإجرائية التي ما زالت تشكل تحديا للتقدم الشامل بشأن بناء التوافق.
11. إن وحدة أفريقيا وتماسكها أمران حاسمان إذ تواصل لجنة العشرة التواصل مع جماعات المصالح الأخرى والتكتلات الإقليمية وفرادى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وينبغي أن تواصل أفريقيا في هذا الصدد التحدث بصوت واحد بشأن المسائل الموضوعية والإجرائية على السواء في دفع الموقف الأفريقي الموحد بغية كسب المزيد من الدعم الأمر الذي من شأنه أن يحدث تقدما حاسما. إن السعي إلى تصحيح الظلم التاريخي الذي لا تزال القارة تعانيه، وكذلك جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا وديمقراطية وشرعية وشفافية ومساءلة ينبغي أن يكون مسألة ذات أهمية وعنصرا أساسيا في أهداف السياسة الخارجية لكافة أعضاء الاتحاد الأفريقي.

ثانيا: التطورات الأخيرة في إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة

12. تشمل التطورات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة منذ الإحاطة التي قدمتها اللجنة خلال مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المنعقد في نواكشوط، موريتانيا في يوليو 2018، ما يلي:
 - أ) المناقشة العامة لرؤساء الدول والحكومات المنعقدة في سبتمبر 2018؛
 - ب) تعيين رئيس مشارك جديد للمفاوضات الحكومية المشتركة، سعادة السيد كريستيان براون، الممثل الدائم للكسمبرغ لدى الأمم المتحدة وإعادة تعيين سعادة السيدة لانا نسيبة، الممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة، على التوالي السيدة ماريا فيرناندا إسبينوزا جارسيز، رئيسة الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة؛
 - ج) الجلسة العامة للجمعية العامة حول البند 124 من جدول الأعمال بشأن "مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه"، المنعقدة في 20 نوفمبر 2018؛ وأنشطة لجنة العشرة بما في ذلك التواصل مع بعض جماعات المصالح؛
 - د) الاجتماع التشاوري على المستوى الوزاري لمؤتمر لجنة العشرة الذي عقد يومي 14 و15 ديسمبر 2018؛
 - هـ) التشاور مع الرئيسين المشاركين بشأن استئناف اجتماعات المفاوضات الحكومية المشتركة للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

أ) عملية التفاوض الحكومية المشتركة

13. بعد خمسة اجتماعات مكثفة للمفاوضات الحكومية المشتركة المنعقدة من فبراير إلى مايو 2018، اعتمدت الجمعية العامة في 29 يونيو 2018 قرارا شفويا للشروع في المفاوضات الحكومية

- المشتركة حول "مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضاء المجلس والمسائل الأخرى المتعلقة بمجلس الأمن" إلى الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة.
14. دعا مقرر الشروع، في جملة أمور، إلى الاستمرار الفوري للمفاوضات الحكومية المشتركة في الجلسة العامة غير الرسمية خلال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وكان هذا مظهرًا هامًا آخر لقبول المفاوضات الحكومية المشتركة كمنتدى مناسب لمواصلة المناقشة حول إصلاح مجلس الأمن. وفي نهاية اجتماعات المفاوضات الحكومية المشتركة المنعقدة في يونيو 2018، قدم الرئيس المشارك "عناصر وقضايا مشتركة منقحة لمزيد من البحث"، والتي تم تجميعها جنبًا إلى جنب مع مواقف ومقترحات الدول الأعضاء الواردة في النص وملحقه الذي تم تعميمه في 31 يوليو 2015.
15. سلطت لجنة العشرة للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، الضوء على عدم دقة الموقف الأفريقي الموحد في "العناصر المنقحة للتمثيل وورقة القضايا التي تتطلب مزيدًا من البحث". وأبدت جماعات المصالح وفرادى الدول الأعضاء وجهات نظرًا فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن وكذلك بشأن وثيقة القواسم المشتركة.
16. وتجدر الإشارة إلى أن الاهتمام الحقيقي بالاستمرار في المفاوضات الحكومية المشتركة قد ظهر في مقرر الشروع بتوافق الآراء للجمعية العامة 557/72 المؤرخ 29 يونيو 2018، والذي دعا في جملة أمور إلى المواصلة الفورية للمفاوضات الحكومية المشتركة في الجلسة العامة غير الرسمية خلال الدورة الثالثة والثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة.
17. وبموجب الرسالة المؤرخة 21 نوفمبر 2018، عيّنت سعادة السيدة ماريا فرناندا اسبينوزا غارسيا، رئيسة الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، سعادة السيد كريستيان براون، الممثل الدائم للكسمبرغ لدى الأمم المتحدة، وأعدت تعيين سعادة السيدة لانة نسيبة، الممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة على التوالي، كرئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية المشتركة بشأن "مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن".
18. بدأ الرئيس المشارك للمفاوضات الحكومية المشتركة عقد اجتماعات استشارية مع الدول الأعضاء في منتصف ديسمبر 2018 بغية مناقشة جدول أعمالها للدورة الثالثة والسبعين والاستماع إلى وجهات نظر الدول الأعضاء وجماعات المصالح. وفي الاجتماع التشاوري بين لجنة العشرة والرئيسين المشاركين المنعقد في 20 ديسمبر 2018، اقترح الرئيس المشارك ورئيسة الجمعية العامة بدء اجتماعات المفاوضات الحكومية المشتركة في نهاية يناير 2019 وذلك ليتسنى عقد مزيد من اجتماعات المفاوضات الحكومية المشتركة التي ستعقد خلال الدورة الحالية. ولهذه الغاية، قرر الرئيس المشارك عقد الاجتماع الأول للمفاوضات الحكومية المشتركة يومي 29 و30 يناير 2019.
19. وتمشيًا مع الآراء المنبثقة عن الاجتماعات التشاورية التي عقدها الرئيس المشارك مع الدول الأعضاء وجماعات المصالح بشأن كل من العملية والجوهر، وبالنظر إلى الطبيعة المدفوعة بعضوية العملية، وجه الرئيس المشارك دعوة للدول الأعضاء، بموجب الرسالة المؤرخة 18 يناير 2018، لتبادل وجهات النظر خلال الاجتماع الأول بشأن الطرق التي يمكن بها العمل من أجل الاستفادة من التقدم المحرز حتى الآن. وتم تقسيم الاجتماع إلى جزء الجلسة العامة وجزء الجلسة التفاعلية.
20. وفي افتتاح المفاوضات الحكومية المشتركة الأولى للدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، قالت رئيسة الجمعية العامة إن "مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل المتعلقة بالمجلس" كانت على جدول أعمال الجمعية العامة منذ أكثر من عقدين،

وما زالت الحاجة ملحة. وأشارت رئيسة الجمعية العامة أيضا إلى النداءات المتكررة من الدول الأعضاء بإنشاء مجلس الأمن الذي يعكس الحقائق السياسية الحالية، وكذلك الحاجة إلى أن يكون المجلس أكثر تمثيلا وكفاءة وشفافية من أجل تعزيز فعاليته وشرعية قراراته وتنفيذها. وعلى الرغم من الحساسيات التي ينطوي عليها الأمر والخلافات التي لا تزال قائمة، فقد دعت إلى إحراز تقدم هذا العام، وهو ما ينبغي تحقيقه من خلال النوايا الحسنة والحلول التوفيقية، بالإرادة السياسية والشجاعة والعزيمة، فضلاً عن المرونة والمشاركة البناءة. ولذلك، شجعت الدول الأعضاء على مواصلة التفاعل بين الكتل التفاوضية الرئيسية، بهدف البحث عن مجالات أخرى من التقارب وإعادة تقييم مواقفها. وأكدت رئيسة الجمعية العامة للدول الأعضاء أنها ستبذل قصارى جهدها لتيسير عملها، ولكي يتسنى لها إجراء مناقشة صريحة ومخلصة في السعي إلى تحقيق الطموح المشترك المتمثل في إصلاح مجلس الأمن.

21. شارك عدد من الدول الأعضاء وجماعات المصالح في الاجتماع. ومع ذلك، لم يكن هناك تغيير جوهري في مواقف كل منها من حيث الجوهر والتنفيذ. وقد أعادت جميع الدول الأعضاء وجماعات المصالح تأكيد أهمية وإلحاح إصلاح مجلس الأمن.

22. وخلال المناقشة، شددت الدول الأعضاء وجماعات المصالح بالإجماع على ضرورة التقيد بالمبادئ الواردة في المقرر 557/62، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، والتي تدعو، في جملة أمور، إلى عملية يحركها الأعضاء للمفاوضات الحكومية المشتركة. وفي هذا الصدد، تم الإقرار بالإجماع بأن شبكة المفاوضات الحكومية المشتركة هي المنتدى المناسب لمناقشة "مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل المتعلقة بالمجلس".

23. أكدت بعض الدول الأعضاء وجماعات المصالح، بما في ذلك مجموعة الأربعة (البرازيل وألمانيا والهند واليابان) ومجموعة الـ69 (مجموعة البلدان النامية) (التي تتألف من حوالي 40 بلداً ذات عضوية متداخلة، مع سانت فنسنت وجزر غرينادين كمركز اتصال)، ومجموعة دول الكاريبي مجدداً على الدعوة إلى إجراء مفاوضات قائمة على النصوص، وكذلك الحاجة إلى إدراج المواقف والمقترحات في "العناصر المنقحة من القوائم المشتركة والقضايا التي تتطلب مزيداً من البحث" إلى مناصريها بطريقة شفافة. كما أعربت جماعات المصالح هذه عن رأي مفاده أنه ينبغي أن تستند جلسة المفاوضات الحكومية المشتركة إلى الورقة التي أعدت خلال الدورة الثانية والسبعين. ودعت مجموعة الأربعة على وجه التحديد إلى تطبيع عملية المفاوضات الحكومية المشتركة، بنص قابل للتطبيق ليكون بمثابة أساس لانعكاسات الدول الأعضاء. ومع ذلك، فإن بعض الدول الأعضاء في مجموعة الأعضاء الخمسة الدائمين، والمجموعة العربية، وبعض البلدان الأفريقية، ومجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، لا تؤيد إطلاق مفاوضات قائمة على النصوص دون القيام أولاً بتضييق مجالات الاختلاف في المواقف الموضوعية، وكذلك حول المبادئ العامة للإصلاح.

24. ومع ذلك، اعترض عدد من الدول الأعضاء، بما في ذلك الدول الأعضاء في لجنة العشرة للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، على أي نهج يستبعد الوثائق الأخرى ذات الصلة، ولا سيما المواقف والمقترحات التي قدمتها الدول الأعضاء، والتي ترد في النص والوثيقة. وقد تم تعميم ملحقها في 31 يوليو 2015 والمشار إليه أيضاً بالوثيقة الإطارية و"عناصر التقارب" التي تم تعميمها في 12 يوليو 2016. وذلك من منطلق أن النص ومرفقه الذي تم تعميمه في 31 يوليو 2015 هو المستند الرئيسي الذي يحتوي على المواقف والمقترحات المقدمة من حوالي 120 دولة عضو.

25. قُدمت مقترحات مختلفة فيما يتعلق بخطة عمل المفاوضات الحكومية المشتركة للدورة الثالثة والسبعين. ودعت بعض الدول الأعضاء إلى عقد المزيد من الاجتماعات التي تركز على البناء على "عناصر القوائم المشتركة المنقحة والقضايا التي تتطلب مزيداً من البحث" للدورة الثانية والسبعين. اقترحت مجموعة لجنة العشرة أن تحدد جدولاً لخمسة اجتماعات تركز على مناقشة

متعمقة للتمثيل الإقليمي، لا سيما حالة أفريقيا؛ وأساليب عمل مجلس الأمن، وعلى وجه الخصوص، كيفية تأثيرها على عمل الأمم المتحدة؛ واستعراض مختلف وثائق المفاوضات الحكومية المشتركة وما يتعين القيام به في المستقبل؛ وفي نهاية الاجتماعات المذكورة أعلاه، عقد اجتماع مخصص لتلخيص المناقشات. كانت هناك أيضا مقترحات لتنظيم اجتماع خارج الأمم المتحدة بهدف إجراء المزيد من المناقشات غير الرسمية في بيئة غير رسمية.

26. كما أكدت لجنة العشرة مجددا توافق آراء إزولويني وإعلان سرت بوصفه وسيلة لتصحيح اختلال التوازن في التشكيل الحالي لمجلس الأمن، مما يديم الظلم الذي تتعرض له المنطقة الأفريقية. تم تسليط الضوء على الموقف الأفريقي الموحد، ولاسيما الحاجة إلى تخصيص مقعدين دائمين لأفريقيا مع جميع امتيازات الأعضاء الدائمين الحاليين، ومقعدين إضافيين غير دائمين لمعالجة عدم تمثيل أفريقيا في الفئة الدائمة، والتمثيل الناقص في الفئة غير الدائمة على التوالي.

27. أعرب العديد من الدول الأعضاء ومجموعات المصالح، بما في ذلك مجموعة الدول الخمس، والجماعة الكاريبية، ومجموعة الـ 69، ومجموعة الأربعة، وبلدان الشمال الأوروبي، عن تأييد إدراجها في الفئة الدائمة لمجلس الأمن، وكذلك الحاجة إلى مقاعد إضافية في الفئة غير الدائمة. ومع ذلك، ينبغي الإشارة إلى أن الجماعة الكاريبية ومجموعة الـ 69 وفرنسا كانت واضحة للغاية بشأن توسيع نطاق حق النقض ليشمل الأعضاء الدائمين الجدد. ومع ذلك، تدعم فرنسا الاقتراح الداعي إلى تقليص استخدام حق النقض، خاصة في حالات الفظائع الجماعية.

28. ورغم أن الأعضاء الخمسة الدائمين ليس لديهم موقف موحد بشأن عملية الإصلاح الشاملة، فإنها متحدة فيما يبدو في دعوتها إلى قدر من التوسيع، وهي ترفض اقتراح إلغاء حق النقض.

29. وما زالت مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، التي لها عضوية أساسية في حوالي 13 بلدا، تعتبر إيطاليا جهة اتصال لها، تعارض إضافة مقاعد دائمة جديدة. هذه المجموعة مدعومة من قبل حوالي 30 دولة أخرى. وخلال المناقشة العامة للجمعية العامة المنعقدة في نوفمبر 2018 بشأن البند 124 من جدول الأعمال، اقترحت مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، مقاعد أطول أجلاً مع إمكانية إعادة الانتخاب على الفور، في مقابل المقاعد الدائمة. كما اقترحوا زيادة المقاعد غير الدائمة التي تتألف من فترتين. وفي ضوء ذلك، اقترحت مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء مناقشة متعمقة للعلاقة بين كافة المجموعات الخمس. وعلى وجه الخصوص، فإن الآثار المترتبة على فئات العضوية من أجل مجلس أمن شامل وخاضع للمساءلة؛ وآثار التمثيل الإقليمي لمجلس الأمن المتسم بالديمقراطية والشرعية؛ والآثار المترتبة على مسألة حق النقض من أجل مجلس الأمن الفعال. يتناقض مقترح مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء من حيث المبدأ مع تخصيص مقاعد دائمة لأفريقيا.

30. كان الجزء التفاعلي من الاجتماع المعقود في 30 يناير 2019 مفيدا للغاية. وطلب من الدول الأعضاء الرد على مجموعة من الأسئلة أعدها الرئيسان المشاركان للمفاوضات الحكومية المشتركة. وقد أتاح الفرصة للدول الأعضاء لتبادل وجهات النظر حول هيكل اجتماعات المفاوضات الحكومية المشتركة خلال هذه الدورة الثالثة والسبعين، بهدف تحديد المزيد من التقارب في المواقف بشأن التمثيل الإقليمي، وفئات العضوية، ومسألة حق النقض؛ وسبيل المضي قدما في ولاية المفاوضات الحكومية المشتركة تمشيا مع مقررات الجمعية العامة للسنوات السابقة، مع مراعاة وجهات نظر الدول الأعضاء المتباينة؛ واستكشاف مجال لتحسين العمل الحالي المتعلق بأساليب العمل وحجم مجلس الأمن الموسع؛ وبالإضافة إلى الحوار التفاعلي، اقترح طرق أخرى يمكن بها للرئيسين المشاركين أن يجعما توافقا في الآراء بين الدول الأعضاء وفقاً للمقرر 557/62.

ب) المناقشة العامة لرؤساء الدول والحكومات التي عقدت في سبتمبر 2018

31. أشارت رئيسة الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة في ملخصها للمناقشة العامة خلال الجمعية العامة المنعقدة في الفترة من 24 إلى 28 سبتمبر 2018، إلى أن نحو 80 من قادة العالم يتأملون في إنجازات الأمم المتحدة حتى الآن، ودعت إلى التقدم العاجل بشأن الإصلاحات التي تعتبر ضرورية لنجاح المنظمة في المستقبل. وعلى وجه الخصوص، دعا عدد من رؤساء الدول والحكومات إلى توسيع مجلس الأمن بإضافة مقاعد دائمة لأفريقيا.
32. وتمشيا مع نتائج مؤتمر القمة الاستشاري للجنة العشرة في ملابو، الذي اعتمده لاحقا جمعية الاتحاد الأفريقي في يوليو 2017، أحالت اللجنة "لغة مشتركة" لإدراجها في بيانات جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي خلال المناقشة العامة لرؤساء الدول والحكومات في الدورة الـ 73 للجمعية العامة للأمم المتحدة.
33. وفي هذا الصدد، أبرز المنسق، فخامة الرئيس جوليوس مادابايو، في خطابه الذي ألقاه أمام الجمعية العامة في سبتمبر 2018، الحاجة إلى تصحيح الظلم التاريخي الذي حدث لأفريقيا، وكرر الدعوة إلى تمثيل أفريقيا على نحو منصف في كل الفئتين الدائمة وغير الدائمة لمجلس الأمن، على النحو المبين في توافق آراء إزولويني وإعلان سرت.

ج) المناقشة العامة للجمعية العامة حول البند 124 من جدول الأعمال "التمثيل العادل في مجلس الأمن للأمم المتحدة وزيادة عضويته" - 21 نوفمبر 2018

34. عُقدت المناقشة العامة للجمعية العامة حول جدول الأعمال 124 بشأن "مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتعلقة بمجلس الأمن"، في 20 نوفمبر 2018.
35. شددت رئيسة الجمعية العامة، في كلمتها الافتتاحية، على وجوب أن يتكيف مجلس الأمن مع الواقع السياسي الجديد، مع زيادة التمثيل لتعزيز شرعيته وتنفيذ قراراته. وأعربت عن أسفها لأنه رغم أن المناقشة بشأن مسألة زيادة عضوية مجلس الأمن كانت مدرجة في جدول أعمال الجمعية لمدة عقدين، إلا أنه لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن كيفية إصلاح المجلس. وبينما تعهدت الجمعية العامة بدعمها الكامل لإصلاح مجلس الأمن، أقرت بأن هذه المسألة معقدة ومتشابكة بشكل وثيق مع الجهود الرامية إلى ضمان السلم والأمن الدوليين.
36. كشفت المناقشة عن وجود انقسام مستمر بين الدول الأعضاء بشأن الحل الأمثل والمقبول للجميع. ودعا عدد من الدول الأعضاء إلى توسيع عدد الأعضاء الدائمين بخلاف الدول الخمس الحالية (الصين وفرنسا والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة)، وكذلك الحد من استخدام حق النقض، خاصة في الظروف التي تشمل الإبادة الجماعية والجريمة ضد الإنسانية.
37. أبرزت لجنة العشرة لرؤساء الدول والحكومات التابعة للمجموعة الأفريقية أن معظم القضايا التي نوقشت في الجهاز المؤلف من 15 عضوا ترتبط بالقارة الأفريقية. وفي هذا الصدد، أكدت لجنة العشرة لرؤساء الدول والحكومات مجددا أن البلدان الأفريقية الـ 54 يجب أن تشارك ليس في المقررات المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين فحسب، بل أيضا في المسائل التي تهم القارة مباشرة. وتم التأكيد على الحاجة إلى تصحيح عدم تمثيل أفريقيا في الفئة الدائمة والتمثيل الناقص في الفئة غير الدائمة لمجلس الأمن، من خلال تخصيص ما لا يقل عن مقعدين دائمين، بما في ذلك حق النقض، إذا كان لا يزال قائما، وخمس مقاعد غير دائمة. وحثت لجنة العشرة الدول الأعضاء على ترجمة الدعم الواسع النطاق للموقف الأفريقي الموحد إلى نتيجة ملموسة في هذه المرة، نتيجة من شأنها أن تعالج الظلم التاريخي الذي ظل قائما.

38. أتاحت المناقشة فرصة أخرى للدول الأعضاء لتبادل وجهات نظرها بشأن عملية الإصلاح والمسائل الجوهرية. ولا شك أن جميع الدول الأعضاء تؤيد الإصلاحات الضرورية، بما في ذلك توسيع مجلس الأمن لاستيعاب تمثيل البلدان النامية، ولا سيما التمثيل الأفريقي المعزز. كما أعربت بعض الدول الأعضاء عن دعمها لمجموعة الأربعة (البرازيل وألمانيا والهند واليابان). وتجدر الإشارة إلى أن أعضاء الاتحاد من أجل توافق الآراء مع إيطاليا كجهة تنسيق، هم من حيث المبدأ يعارضون تطلعات مجموعة الأربعة.
39. أشار عدد من الدول الأعضاء إلى أنه على الرغم من الاتفاق على زيادة عدد المقاعد غير الدائمة، لا تزال هناك أسئلة تتعلق بتوسيع المقاعد الدائمة، فضلا عن حجم مجلس الأمن الموسع.
40. ولا تزال قضية حق النقض أيضا مثيرة للجدل، مع وجود انقسامات بشأن ما إذا كان ينبغي إلغاؤه، أو توسيعه، أو عدم توسيعه ليشمل أعضاء دائمين جدد، أو تقليص استخدامه في ظروف معينة .

ثالثا . أنشطة لجنة العشرة للاتحاد الأفريقي لإصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة.

41. خلال الفترة التي يشملها التقرير، أجرى الممثلون الدائمون للجنة العشرة في نيويورك مشاورات مع مختلف أصحاب المصلحة/ جماعات المصالح ذات الصلة لتعزيز الموقف الأفريقي الموحد، وكذلك بشأن التقدم الشامل وعملية المفاوضات الحكومية المشتركة.
42. توحى المشاورات التي أجريت مع اثنين من أعضاء مجموعة الأربعة برغبتها في مراجعة موقفها بشأن حق النقض. كما أن مجموعة الأربعة راغبة في التركيز على "ورقة العناصر المنقحة للقواسم المشتركة" باعتبارها الوثيقة الرئيسية للمناقشة في دورة المفاوضات الحكومية المشتركة القادمة.
43. تم كذلك إجراء مشاورات مع إيطاليا، وهي جهة التنسيق للاتحاد من أجل توافق الآراء. وكان فحوى المشاورات هو تبادل وجهات النظر حول مواقف كل من أفريقيا والاتحاد من أجل توافق الآراء. ويرى الاتحاد من أجل توافق الآراء أن تخصيص 6 مقاعد غير دائمة على المدى البعيد لأفريقيا هو نهج عملي لتصحيح الاختلال الحالي في مجلس الأمن. غير أن هذا الاقتراح لا يمثل للموقف الأفريقي الموحد.
44. كما كان للجنة العشرة مشاركة في التوعية مع ثلاث من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن. ويبدو أنه لا توجد معارضة صريحة لتمثيل أفريقي معزز. والقضايا التي لا تزال قائمة هي تسمية البلدان المرشحة لأفريقيا، والمعارضة لإلغاء حق النقض، والمساهمات المالية المقدمة إلى الأمم المتحدة.
45. تسهم هذه الارتباطات في البناء على الدعم الذي لا يزال يحظى به الموقف الأفريقي الموحد.
46. مستندا إلى إجماع إزولويني وإعلان سرت، وبعد اعتماد مقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec. (XXIX) 648 ، بما في ذلك ملحقه الذي يتضمن نتائج قمة ملابو الاستشارية في مايو 2017، ونتائج الاجتماع التشاوري للجنة العشرة الذي عقد على هامش الدورة العادية الحادية والثلاثين للمؤتمر المنعقدة في نواكشوط، في يونيو 2018، طلب فخامة الرئيس جوليوس مادا بيو، منسق لجنة العشرة، من وزراء الخارجية للجنة العشرة عقد اجتماع في فريتاون، سيراليون يومي 14 و 15 ديسمبر 2018.
47. بحث الاجتماع تقرير خلو الممثلين الدائمين المنعقدة في نيويورك في أبريل 2018، وبحث أيضاً الحالة الراهنة للمفاوضات الحكومية المشتركة بشأن إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة.
48. سبق الاجتماع الوزاري اجتماع لكبار المسؤولين من عواصم لجنة العشرة والممثلين الدائمين من أديس أبابا ونيويورك.

49. دعا المنسق، فخامة الرئيس جوليوس مادا بيو، محمدا طبيعة الاجتماع، الوزراء إلى دراسة المسائل الحاسمة، بما في ذلك التقدم الذي تم إحرازه في المفاوضات الحكومية المشتركة؛ ومطالبة أفريقيا الشرقية بالعضوية الدائمة بحكم حجم سكانها الذي يتجاوز 1.2 مليار نسمة؛ والمسارات التي يمكن استخدامها لتعزيز أهداف ومسااعي الموقف الأفريقي الموحد؛ والاستراتيجيات التي يمكن أن تستخدمها لجنة العشرة للتواصل مع المجموعات الإقليمية الأخرى. وشكك المنسق كذلك في أسس استبعاد أفريقيا من العضوية الدائمة لمجلس الأمن، بالنظر إلى أن أفريقيا أسهمت إسهاما كبيرا في الانتصار الذي حققه الأعضاء الدائمون الحاليون خلال الحرب العالمية الثانية. واختتم فخامة الرئيس جوليوس مادا بيو كلمته معربا عن أمله في أن تساعد مداولات الوزراء في توجيه لجنة العشرة لرؤساء الدول والحكومات في تقديم تقرير إلى قمة الاتحاد الأفريقي في فبراير 2019.

50. فكر وزراء لجنة العشرة على إنجازات اللجنة في تعميم الموقف الأفريقي الموحد المنصوص عليه في توافق آراء إيزرولويني وإعلان سرت، بما في ذلك المكاسب التي تحققت في استعراض الموقف الأفريقي الموحد وتعزيزه والدفاع عنه.

51. كما ناقش الوزراء الوضع الراهن للمفاوضات الحكومية المشتركة الجارية بشأن إصلاح مجلس الأمن الدولي والواقع الجغرافي السياسي. وفي هذا الصدد، أكد الوزراء على الدور الحاسم لأفريقيا في عملية الإصلاح، والحاجة إلى مواصلة المسار في متابعة المطالب المشروعة لأفريقيا.

52. كما ناقش الوزراء القضايا الناشئة التالية:

- (1) بطء عملية إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة؛
- (2) نداءات لبدء المفاوضات المستندة إلى النصوص في عملية المفاوضات الحكومية المشتركة؛
- (3) قضية العضوية المزدوجة مع مجموعات المصالح الأخرى التي يمكن أن تقوض الموقف الأفريقي الموحد؛
- (4) التمثيل الإقليمي-الاهتمام بكيفية تقسيم المقاعد الأفريقية حيال التمثيل السيادي الحالي للدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن؛
- (5) الحاجة إلى تكثيف التواصل مع مجموعات المصالح الأخرى والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن
- (6) إصرار بعض الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن على المساهمة المالية كشرط من الشروط المسبقة لعضوية الفئة الدائمة؛
- (7) التوقيت المناسب لتقاسم المعلومات مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

53. بعد المداولات بشأن القضايا الناشئة المشار إليها أعلاه، أصدر الوزراء عددا من التوصيات للبحث من قبل لجنة العشرة لرؤساء الدول والحكومات.

54. اختتم الوزراء الاجتماع ببحث واعتماد تقرير خلوة السفراء والممثلين الدائمين المنعقدة في نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، في الفترة من 27 إلى 29 أبريل 2018. ويتضمن تقرير الخلوة فكرة للتواصل مع الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن على أعلى مستوى سياسي، ومصفوفة الأنشطة المخطط لها للجنة العشرة، والصيغة المشتركة المعممة لإدراجها في بيانات البلدان الأفريقية خلال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ويهدف التقرير إلى المضي قدماً في الموقف الأفريقي الموحد، وكذلك العمل كدليل وخارطة طريق للمشاركة مع الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن على أعلى مستوى سياسي، وتعزيز

وتكثيف المشاركة مع مجموعات المصالح والدول الأعضاء الأخرى، وتعاون أكثر تنظيماً مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

55. في أعقاب الاجتماع الوزاري للجنة العشرة، أحال فخامة الرئيس جوليوس مادابيو، منسق لجنة العشرة، رسالة إلى لجنة رؤساء الدول والحكومات العشرة، وأبلغهم بنتائج الاجتماع. وعلى وجه الخصوص، تم إعداد التوصيات والوثائق لتوجيه عمل لجنة العشرة. وفيما يتعلق بمقترح عقد مؤتمر رفيع المستوى خلال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، اقترح فخامة الرئيس جوليوس مادابيو، كخطوة أولى، أن يعكس جميع الحاضرين مؤتمر قمة لجنة العشرة بالكامل التقدم والتحديات التي تواجه الموقف الإفريقي الموحد، والتداول بشأن نتائج التوعية مع الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، واستكشاف وسائل لمواصلة تقدم الموقف الإفريقي الموحد. ولهذه الغاية، اقترح عقد قمة للجنة العشرة على هامش الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

56. قدم الممثل الدائم لسيراليون، باعتباره الممثل الدائم المنسق للجنة العشرة في نيويورك، إحاطة إلى المجموعة الأفريقية في 16 يناير 2019 بشأن نتائج الاجتماع الوزاري. وركزت الإحاطة بشكل رئيسي على القضايا التي اعتبرت تحديات لدفع الموقف الإفريقي الموحد، بما في ذلك النهج المتبع في عملية المفاوضات الحكومية المشتركة فيما يتعلق بالانتقال إلى المفاوضات القائمة على النصوص؛ والانقسام الملاحظ داخل أفريقيا نتيجة للعضوية المزدوجة لبعض الدول الأعضاء في جماعات المصالح الأخرى؛ وبطء وتيرة عملية المفاوضات الحكومية المشتركة؛ والحاجة إلى تكثيف التواصل مع الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وغيرها من المجموعات الإقليمية وجماعات المصالح.

57. كانت الآراء التي تم الإعراب عنها فيما يتعلق بالمفاوضات القائمة على النصوص مختلطة. ورأى البعض أنه ينبغي لأفريقيا أن تكيف نهجها من الناحية التكتيكية من أجل التأثير في المفاوضات القائمة على النصوص وعدم التملص من ذلك. ومع ذلك، فقد تمت مواجهة الحاجة إلى توضيح ما هو "النص" أو "النصوص" من بين جميع النصوص الموجودة التي تشكل أساس المفاوضات. وفي هذا الصدد، تم تحذير الفريق من خطر تقديم الموقف الإفريقي الموحد كأساس للمفاوضات. وخُصص إلى أن الأمر يتطلب مزيداً من الوضوح، فضلاً عن التوجيه بشأن طريق المضي قدماً.

58. كان هناك رأيان بشأن تأثير العضوية المزدوجة للبلدان الأفريقية في جماعات المصالح الأخرى. الأول هو تأثيره على إضعاف الجهود لدفع الموقف الإفريقي الموحد، والثاني، كانت فوائده فيما يتعلق بمجموعة مصالح معينة، مجموعة الـ69، من حيث تضخيم الموقف الإفريقي الموحد.

59. عقدت مجموعة السفراء/الممثلين الدائمين في نيويورك في 31 يناير 2018 جلسة إحاطة مع سفير الاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة؛ وناقش سعادة السيد فاسيلي نيبينسيا من بين جملة أمور، قضية إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة.

60. أبلغ سفير روسيا سفراء المجموعة الأفريقية بأن الاتحاد الروسي يؤيد توافق إزولويني والموقف الإفريقي الموحد ككل. وقال أيضاً أن الاتحاد الروسي لا يعارض توسيع حق النقض. غير أن روسيا تعارض إلغاء حق النقض.

61. فيما يتعلق بهذه العملية، قال سعادة فاسيلي نبنزيا إن روسيا تعارض المفاوضات القائمة على النصوص لسبب غياب توافق الآراء بين الدول الأعضاء بشأن المشاركة في المفاوضات القائمة على النصوص. ولاحظ أن بعض الدول الأعضاء في أفريقيا تؤيد إجراء المفاوضات القائمة على النصوص في حين تعارضها دول أخرى. وأعرب عن أمله في أن تظل أفريقيا متحدة بشأن هذه المسألة.

رابعاً: الملاحظات

62. لا تزال المفاوضات الحكومية المشتركة في الجلسة العامة غير الرسمية بشأن "مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة" تحظى بتأييد واسع من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باعتبارها أكثر المحافل المقبولة للتداول بشأن إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة.
63. ترى جميع الدول الأعضاء أن إصلاح مجلس الأمن حيوي لفعالية وشرعية قرارات مجلس الأمن. ولذلك فإن إصلاح مجلس الأمن يمثل أولوية للدول الأعضاء.
64. ترى الدول الأعضاء، بما فيها الدول الخمس الدائمة العضوية، أنه ينبغي إصلاح مجلس الأمن بحيث يمثل الواقع السياسي العالمي الحالي. وفي هذا الصدد، فإن لأفريقيا وضعية حقيقية، وبالتالي هي صاحبة مصلحة كبيرة في العملية.
65. مع ذلك، فمُنذ اعتماد القرار 62/557 في سبتمبر 2008، صارت عملية الإصلاح قائمة، وإن كانت حذرة وبطيئة؛ لكن الوفود ظلت منخرطة باستمرار في هذه العملية. وقد تم الإقرار بأوجه التقارب والاختلافات والمجالات المثيرة للقلق فيما يتعلق بمقترحات ومواقف مختلف جماعات المصالح والدول الأعضاء، خلال المداولات المتعددة التي جرت حتى الآن.
66. من الواضح أن هناك تأييداً واسعاً لصالح توسيع حجم مجلس الأمن وتحسين أساليب عمله.
67. يواصل الموقف الأفريقي الموحد كسب الدعم في عملية المفاوضات الحكومية المشتركة وينبغي الاستفادة من ذلك في تحقيق نتائج ملموسة من خلال المشاركة مع عواصم كل من جماعات المصالح الرئيسية والدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن.
68. اتفق عدد من الدول الأعضاء، بما في ذلك الأعضاء الخمسة الدائمون، على الإعراب عن دعمهم لتمثيل أفريقي معزز في مجلس الأمن، ولكنهم يعارضون إما إلغاء حق النقض أو توسيعه أو الحد من استخدامه. كما يستمرون في دعوة أفريقيا إلى تعيين مرشحها.
69. تؤيد الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية ومجموعة الـ 69 (مجموعة من الدول من مختلف المناطق ومن بينها الدول الأعضاء ذات العضوية المزدوجة) بشكل كامل الموقف الأفريقي الموحد. والفرق بينهما هو أن موقف الجماعة الكاريبية بشأن إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة يحظى بموافقة رؤساء دولها وحكوماتها، ويعترف بالموقف الأفريقي الموحد بكامله ويدعمه.
70. يمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه عملية الإصلاح في النماذج المتعارضة المختلفة للإصلاح. وبينما يبدو أن هناك تقارباً متزايداً للتوسع في فئتي مجلس الأمن، فإن المقترحات المختلفة بشأن نموذج التوسع هذا تجعل من الصعب التوصل إلى توافق في الآراء.
71. على سبيل المثال، اقترح مجموعة الأربعة بتوسيع مجلس الأمن في كلتا الفئتين، ولكنه يفضل تأجيل المناقشات بشأن مسألة النقض إلى فترة استعراض مدتها 15 عاماً، يختلف اختلافاً جوهرياً عن الموقف الأفريقي الموحد. إن اقتراح مجموعة الأربعة هو في الأساس عضو دائم بدون حق النقض، وهو نفس المقعد غير الدائم على أساس دائم.
72. علاوة على ذلك، لا تزال المسائل المتعلقة بالمقاعد المخصصة لكل بلد مقابل التمثيل الإقليمي قائمة. كما أن التجمعات التي تتناول فئات العضوية والتمثيل الإقليمي لا تزال مثيرة للجدل.
73. ثمة مجال آخر للاختلاف بين الدول الأعضاء هو الاقتراح الخاص بتوسيع مجلس الأمن ليشمل فئة الأعضاء غير الدائمين فقط. ويعد نموذج مجموعة "الاتحاد من أجل توافق الآراء" للتوسع في فئة الأعضاء غير الدائمين فقط مع حصولهم على المقاعد لفترات أطول أحد هذه المقترحات.

74. تؤدي هذه المواقف المتنوعة والمتباينة بشأن العملية والمسائل الموضوعية إلى خلق حالة من الجمود الظاهري الذي يجعل من الصعب إحراز تقدم ملموس بشأن إصلاح مجلس الأمن في المفاوضات الحكومية المشتركة.

75. لذلك، فإن الإرادة السياسية اللازمة مطلوبة لتمييز وضع أفريقيا الفريد من نوعه واحتياجاتها الخاصة، والوفاء بمطالب توافق إزولويني وإعلان سرت، والتقيد بالالتزامات التي قطعها قادة العالم خلال مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة.

76. هناك دعوة من بعض جماعات المصالح لإعادة إطلاق المفاوضات المستندة إلى النص. ومع ذلك، فإن القضية لا تزال مثار جدل بين الدول الأعضاء.

77. كانت المحاولة الأولى للتفاوض القائم على النص هي تقديم مواقف ومقترحات الدول الأعضاء في 2009 بتوجيه من السفير ظاهر تانين، الذي كان آنذاك ميسر/ رئيس المفاوضات الحكومية المشتركة. تطور النص المجمع المؤلف من 180 صفحة بشكل تدريجي من المراجعات الأولى إلى الثالثة إلى 37 صفحة. ومع ذلك، اعتبرت مجموعة الدول الأربع الوثيقة غير عملية للتفاوض، ونتيجة لممارسات ضغوط كثيرة، تم التخلي، في نهاية المطاف، عن عملية تبسيط الوثيقة خلال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2015. وكانت المحاولة الثانية هي تقديم الوثيقة الإطارية خلال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وانعكست المواقف والمقترحات المقدمة من الدول الأعضاء في النص، ومرفقه الذي تم تعميمه في 31 يوليو 2015.

78. يتمثل التحدي الرئيسي في التفاوض القائم على النصوص في عدم توفر الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء لإظهار المرونة من خلال التحول من مواقفها. وبالنظر إلى الوضع الفريد لأفريقيا باعتبارها المنطقة الوحيدة التي لا توجد لديها مقاعد دائمة والممثلة تمثيلاً ناقصاً في فئة الأعضاء غير الدائمين، فمن المفارقات أن بعض الدول الأعضاء تدعو أفريقيا إلى إبداء مرونة.

79. بينما يستمر الزخم في البناء على ضرورة معالجة الظلم التاريخي الذي عانت منه القارة الأفريقية، لم يحدث أي تحول جوهري في كل من عملية الإصلاح والمقترحات الموضوعية ومواقف الدول الأعضاء على حد سواء.

80. ساعدت عملية المفاوضات الحكومية المشتركة حتى الآن الدول الأعضاء في الحصول على رؤية أفضل للمواقف المختلفة من حيث تحديد مجالات التقارب وكذلك مجالات الاختلاف. ويمكن زيادة تعزيز ذلك من خلال لجنة العشرة باعتبارها أداة مفيدة لإشراك الدول الأعضاء الأخرى.

81. لا بد من حشد الإرادة السياسية اللازمة للمضي قدماً بالعملية من أجل تقدم المفاوضات الحكومية المشتركة مستقبلاً.

82. قد توفر المشاورات المقترحة مع الأعضاء الخمسة الدائمين على مستوى رؤساء الدول والحكومات للجنة العشرة أفكاراً حول الخطوات التالية، كما نأمل أن تساعد في دفع العملية قدماً.

خامساً. الخلاصة

83. ينبغي البناء على التقدم المحرز في دفع الموقف الأفريقي الموحد من خلال المشاركة المكثفة والبناءة مع سائر جماعات المصالح وفرادى الدول الأعضاء بغية الاستفادة من القواسم المشتركة القائمة وإيجاد سبل لتضييق مجالات الاختلاف.

84. ينبغي أن تظل أفريقيا متماسكة بشأن جميع الجوانب المتعلقة بعملية الإصلاح، وأن تواصل التحدث بصوت واحد في وحدة الهدف إلى أن تتحقق متطلبات الموقف الأفريقي الموحد. ينبغي للبلدان

الأفريقية، في هذا الخصوص، إدماج الموقف الأفريقي الموحد وتبسيط الضوء عليه في سياساتها الخارجية.

85. من أجل المضي قدما بالموقف الأفريقي الموحد بما يتماشى مع الوضع الفريد لأفريقيا، ينبغي لرؤساء دول وحكومات لجنة العشرة النظر في بدء التواصل مع نظرائهم من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن للأمم المتحدة قبل انعقاد القمة المقبلة للاتحاد الأفريقي.

86. ينبغي للموقف الأفريقي الموحد أن يستمر في رفض أي نهج متوسط أو انتقالي أو وسيط على أساس أنه يتعارض تعارضا واضحا مع توافق إزولويني وإعلان سرت.

87. يمكن لأفريقيا النظر في دعم الدعوة إلى الحصول على مقعد غير دائم للدول الجزرية الصغيرة، نظرا للدعم التاريخي والمادي القوي الذي قدمه رؤساء دول وحكومات الجماعة الكاريبية للموقف الأفريقي الموحد.

88. تمشيا مع مقررات مؤتمر الاتحاد الأفريقي، وسعيا لتحقيق موقفها الموحد بشأن إصلاح مجلس الأمن الدولي، ينبغي للبلدان الأفريقية التي تتمتع بعضوية مزدوجة أن تسحب عضويتها من جماعات المصالح الأخرى المشاركة في عملية المفاوضات الحكومية المشتركة.

89. من الأهمية بمكان أن تسترشد البلدان الأفريقية بمسألة المفاوضات القائمة على النصوص حتى يمكنها التحدث بصوت واحد خلال عملية المفاوضات الحكومية المشتركة. ومع ذلك، لا ينبغي السماح بأن يكون الموقف الأفريقي الموحد، على النحو الوارد في توافق إزولويني وإعلان سرت بشأن إصلاح مجلس الأمن الدولي، أساسا لأي تفاوض.

90. توفر الأنشطة المخططة للجنة العشرة، بالإضافة إلى المذكرة بشأن المشاركة مع الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن على أعلى مستوى سياسي واستراتيجية المشاركة التي اعتمدت في فريتاون، سيراليون في الاجتماع الوزاري للجنة العشرة، عناصر يمكنها توجيه أعمال لجنة العشرة.

2019-02-11

Report of H.E. Julius Maada Bio, President of the Republic of Sierra Leone Chairperson of the Committee of ten Heads of State and Government on the Reform of the United Nations Security Council (C10)

African Union

DCMP

<https://archives.au.int/handle/123456789/9001>

Downloaded from African Union Common Repository